حول ضرورة التواصل مع مصر، بل على العكس من ذلك، فقد فرضتها تطورات سريعة خلال فترة الاستكانة المراوغة.

من هذه التطورات، وإلى جانب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المستمرة؛ إكتشاف خلايا ومنظمات سرية هدفها الإطاحة بالنظام[٣٤]. وترافق ذلك مع توتر شديد في الأوضاع الداخلية للسودان، خلال شهري آذار (مارس) ونيسان (ابريل) ١٩٧٩، وصدور قرارات بمحاكمة جميع اولئك الذين سيثبت عليهم الاشتراك في المنظمات السرية وخلاياها الهادفة إلى الاخلال بالأمن والنظام العام الحاملة أهدافاً عنصرية وأقليمية بحسب ما ذكر. وقد ترافق ذلك مع أعلان النائب الأول لرئيس الجمهورية قرار التعجيل باتخاذ الاجراء التمهيدي الخاص بتشكيل لجان تحقيق مختصة بمطاردة الأشخاص المشبوهين. في حين أفادت المعلومات الواردة من القيادة العامة للقوات المسلحة، ان عدداً كبيراً من الأشخاص قد اعتقلوا في نيسان (ابريل) ١٩٧٩، وعثر في حوزتهم على أسلحة أدخلت بطريقة غير مشروعة إلى الأراضي السودانية، أو سرقت من معسكرات الجيش السوداني، بحسب ما أعلن آنذاك[٣٥].

وفي هذا الوقت ، كان النظام المصري لا يكف عن محاولات مد الجسور إلى السودان، وكان مسؤولوه، وعلى الأخص حسني مبارك [٣٦]، يقومون بزيارات متواصلة إلى الخرطوم، خلال شهر نيسان (ابريل)، وهم يحملون الرسائل من السادات لشرح آخر تطورات الموقف في المنطقتين العربية والافريقية، ولبحث العلاقات الثنائية[٣٧]. والمريب، في هذه العلاقات، إن الكشف عن الخلايا المسلحة ومحاولة الانقلاب تواقتت مع وصول حسني مبارك في زيارة وصفت بأنها مفاجئة للعاصمة السودانية، بحجة نقل رسالة شفهية من أنور السادات إلى الرئيس جعفر نميري حول العلاقات الثنائية الخ... وعلى الرغم من ذلك، لم يرد ما يفيد بأن الرئيس السوداني قد استقبل مبارك[٣٨].

وقد دفع ذلك البعض إلى الاستنتاج بأن للمخابرات المصرية، كعادتها في مرات سابقة، يداً في كشف هذه المؤامرة وإن هذا الكشف كان هدية متواضعة إلى النظام السوداني بأمل المبادلة بالمثل، في خطوة سياسية مناسبة. وبالمقابل، كان السودان ينفي، على لسان سفيره بالقاهرة، محمد ميرغنى، أي علاقة للزيارة، بما جرى في السودان[٣٩]. إلا ان مجمل المواقف المهادنة التي وقفها النظام السوداني من خطوة السادات، خلال هذه المرحلة، تثبت العكس، وذلك بدءاً من برقية التهنئة الآنفة الذكر مروراً بالزيارات المتتابعة[٤٠] التي كان يقوم بها نائب الرئيس المصري حسني مبارك إلى الخرطوم خلال عام ١٩٧٩، في فترات متلاحقة، حاملاً رسائل شفهية تتعلق بآخر التطورات السياسية بالنسبة لأزمة الشرق الأوسط والقمة الأفريقية التي عقدت في منروفيا ومؤتمر قمة عدم الانحياز الذي عقد في هافانا ومباحثات حيفا الخ... وانتهاء بدعوة النميري إلى القمة العربية[٤١] التي أعلنها، وتابع سفراؤه الدعوة إليها[٤٢]، خلال الأشهر نفسها من عام ١٩٧٩. إن هذه المواقف جمعاء تشير إلى أن هاجس الأمن الداخلي والخارجي للسودان الذي استفادت منه مصر، إلى جانب عوامل أخرى، دفع بالنميري ونظامه إلى تجديد العلاقة، تدريجياً، مع مسيرة